

المشاركة السياسية وأثرها في تنمية قيم المواطنة

الدكتور محمود المحمد*

بأنة ابراهيم**

(تاريخ الإيداع 2 / 6 / 2013. قبل للنشر في 10 / 9 / 2013)

□ ملخص □

تتضح العلاقة ما بين المواطنة و عملية المشاركة بأنها وظيفية، حيث تؤدي ممارسة المشاركة السياسية وظيفية هامة بتجسيدها لمضمون المواطنة شكلاً ومضموناً، ونقلها من حيز الأفكار النظرية والقوانين إلى حيز التطبيق في الواقع المجتمعي، كما تفسح المواطنة بما تمنحه من حقوق وواجبات المجال أمام الفرد ليمارس مشاركته السياسية. ولذلك فإن إيجاد علاقة ايجابية بين المواطن والدولة، تتضمن قدراً عالياً من ممارسة المشاركة السياسية، ويحتاج استثمار هذه العلاقة لتفعيل مشاركة المواطنين السياسية في وطنهم، خاصة في ظل المتغيرات الثقافية والسياسية والاقتصادية و التكنولوجية التي عبر من خلالها المواطن حدود وطنه، وفي ظل المعوقات الموضوعية في واقعها المجتمعي. تعتبر المشاركة السياسية محدداً لا يستهان به من خلال ممارستها أو عدم ممارستها في تحجيم أو تعزيز وتنمية الشعور بالمواطنة، بما تنطوي عليه المواطنة من قيم الانتماء، والقانون، والولاء، والنظام، والمسؤولية ، التزام، عدالة.. وغيرها الكثير .

يتناول البحث و أثر المشاركة السياسية في تنمية قيم المواطنة، خاصة(المسؤولية، الانتماء، النظام، والمشاركة كقيمة)، و بينت النتائج الدراسة أن أثر المشاركة على المواطنة بالمستوى النظري والوجداني أعلى من أثر المشاركة على المستوى السلوكي والتطبيقي، وهذا يتفق مع حال ضعف المشاركة السياسية التي تعاني منها سورية والمجتمعات العربية عامة كما بينت الأبحاث والدراسات.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، المشاركة، وطن، قيمة، محدد

* مدرس - قسم علم اجتماع - كلية الآداب - جامعة دمشق - سورية.

** طالبة (ماجستير) - قسم علم اجتماع - كلية الآداب - جامعة دمشق - سورية

Political Participation and its Impact on the Development of Citizenship Values

Dr. Mahmoud Mohammed*
Bana Ibrahim**

(Received 2 / 6 / 2013. Accepted 10 / 9 / 2013)

□ ABSTRACT □

The relationship between citizenship and participation is clearly a functional one, where the exercise of political participation serves an important function. It embodies the content of citizenship in form and substance, and transfers it from theoretical ideas and laws into applications in community. Citizenship, which grants rights and duties, gives the way for an individual to exercise his political participation.

Therefore, finding a positive relationship between the citizen and the state includes a high level of exercising political participation which needs to be invested through activating the citizens' political participation, especially in the light of cultural, political, economic and technological variables, which through it the citizen crosses the borders of his homeland, and under the objectivity obstacles in the reality of its community. Therefore, the political participation is considered a very important determinant by its exercising or non-exercising in sizing, strengthening and developing the sense of citizenship, including the inherent values of belonging, law, loyalty, order, responsibility, and many other values.

The research is investigating the impact of political participation in developing citizenship values, especially (responsibility, belonging, law and the participation as a value). The study results shows the effect of participating on citizenship, in both theoretical and sentimental levels which is higher than the impact of participation on the behavioral and applied levels that is consistent with the case of the lack of political participation that Syria suffered from and the Arab societies in general.

Keywords: Citizenship, participation, homeland, value, specific

*Assistant Professor, Department of Sociology faculty of Arts, University of Damascus, Syria.

**Postgraduate Student, Department of Sociology Faculty of Arts, University of Damascus, Syria.

مقدمة:

يتكون لدى الفرد شعورٌ بالانتماء للوطن والحفاظ عليه، وتحقيق أهدافه ومطالبه وتحمل مسؤوليته، ويترجم هذا الشعور من خلال مشاركة الفرد السياسية بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، لهذا يحتاج أي نظام سياسي إلى الاستثمار السياسي في الموارد البشرية، ووسيلته المثلى لذلك تتجلى بإتاحة المشاركة أمام أفراد مجتمعه في اتخاذ قراراته وخدمة أهدافه، وتنمية المواطنة لديهم لتكون سلوكاً تطوعياً حضارياً يقوم به الفرد لصالح الوطن من جهة، و التزام قيمي ووجداني من جهة أخرى.

تسهم المشاركة السياسية كفعل سياسي اجتماعي بتحويل المواطنة من قانون و نظرية منصوص عليها في الدساتير والأنظمة إلى ممارسة وتطبيق في الواقع، خاصة أن المواطنة تنطوي على منظومة قيمية مهمة تحتاج لوضعها في موضع التطبيق لكي تتعزز وجدانياً ومجتمعياً من خلال ممارستها فكراً وسلوكاً.

ولكن يمكن القول إن المواطنة كمبدأ وتطبيق ما زالت جنينية في مجتمعاتنا العربية ذات الخصوصية التركيبية المعقدة في ولاءاتها وانتماءاتها الوجدانية والمجتمعية، أو ما زالت في طور التكوّن والتبلور القيمي والسلوكي لدى المواطنين والحكومات على حد سواء، كما لا يخرج واقع حال المشاركة السياسية عن حال المواطنة من قصور وضعف ممارستها والانحدار التدريجي بمستوياتها وحجمها.

يجري البحث في فترة زمنية ذات خصوصية سياسية، شهدت سورية فيه استفتاءً عاماً من المواطنين على الدستور السوري الجديد بتاريخ 2012/2/27، وأجريت انتخابات تشريعية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب السوري والتي جرت في 7 أيار 2012، مما ساهم في اختيار موضوع البحث وشكل بدوره الإطار الزمني للدراسة.

تحاول الباحثة الإجابة على التساؤل الأساسي حول أثر المشاركة السياسية في تنمية قيم المواطنة على المستوى الوجداني النظري و على المستوى التطبيقي السلوكي لدى الأفراد، من خلال البحث في أثر مشاركة الفرد السياسية على كل من (قيمة المشاركة و قيمة المسؤولية، قيمة النظام، قيمة الانتماء للوطن) كقيم وكممارسات يطبقونها في مجتمعهم، كما تحاول الدراسة أيضاً اختبار كل من الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة بين المشاركة السياسية في تنمية قيم المواطنة على مستوى التطبيق والسلوك.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة بين المشاركة السياسية في تنمية قيم المواطنة على مستوى المبدأ والنظرية.

أهمية البحث وأهدافه:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر المشاركة السياسية كعملية سياسية وسلوك في تنمية قيم المواطنة لدى عينة البحث، وتتأتى أهمية البحث من أهمية القيم في مجتمعاتنا كمحددات للسلوك والفكر والثقافة، ومن أهمية المواطنة التي غدت مطلباً وغاية للحكومات وللمواطن على حد سواء، ومن أهمية المشاركة السياسية كعملية سياسية تشير إلى مدى انخراط الفرد في الشأن السياسي.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهجية لها، وعلى طريقة المسح الاجتماعي، باستخدام أدواتها (الاستبيان) لجمع البيانات من مجتمع البحث، واختيرت العينة بطريقة العينة العمدية المقصودة، فقصدت الباحثة

الجمهور الحاضر في إحدى محاضرات المركز الثقافي في محافظة طرطوس، حيث أُلّف هؤلاء الحضور مجتمع بحث الدراسة والتي بلغ حجمه 53 مفردة .

النتائج والمناقشة:

لم تحظ المواطنة بمنظومتها القيمية والثقافية بالاهتمام الكافي من قبل الحكومات العربية عامة، على الرغم من التغيرات الطارئة على مجتمعاتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية، ومعاناة القسم الأعظم من أبنائها من البطالة والفقر و الرغبة بالهجرة ، للبحث عن فرصة لهم خارج حدود الوطن، وغيرها الكثير من المشكلات الذي بلا شك ستؤدي لتدني ممارسة قيم المواطنة لدى هذه الفئة تجاه أوطانهم.

وتمثل القيم الأساس والمركز المحرك للسلوك الفردي، فإذا غابت القيم الايجابية التي يحملها الفرد إزاء وطنه، أو ما يمكن تسميتها بالقيم الوطنية فأن غيابها سيؤدي لتضارب سلوك الفرد، واغترابه عن وطنه، وامتناعه عن العمل كما ستقل إنتاجيته فيه، ويبعد بأهدافه ومصالحه عن مصالح وأهداف وطنه وقد تتناقض معها.

لذلك أصبح لزاماً على الحكومات أن تتجه لتنمية المواطنة وقيمها من خلال تفعيل عملية المشاركة السياسية لدى مواطنيها وتنشيطها واستئثارها بشكل دائم، بما يسهم بتحويلهم من أفراد في المجتمع إلى مواطنين في الدولة، وبغير موقعهم السياسي من موقع التابع إلى موقع المشارك، وينشط بذات الوقت منظومتهم القيمية الوطنية إزاء وطنهم.

يتطلب البحث في المشاركة السياسية ودورها في تنمية قيم المواطنة لدى الأفراد التعريف والبحث في المواطنة ومنظومتها القيمية، و في المشاركة السياسية كعملية سياسية.

المواطنة

أول ما ظهر مفهوم المواطنة في الحضارة الغربية ، و(هو يقابل مصطلح citizenship بمعنى أن يكون غرس السلوك الاجتماعي حسب قيم المجتمع من أجل إيجاد المواطن الصالح)(الخولي،1981،ص175) ، واستخدمت المواطنة في التعريفات كصفة ألصقت بالمواطن، هي (صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى وطن وأهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة) (الفطاطري،1989،ص373)، وهي عضوية الفرد السياسية والقانونية التي يتمتع بموجبها بالحقوق ويؤدي واجبات عليه ضمن حدود بلده الجغرافية السياسية .

يرتبط مفهوم المواطنة بالوطن، أي شعور الفرد بالانتماء والولاء له، والمشاركة واحترام القواعد والقوانين الناظمة، وأداء الخدمة في سبيل بناء وطنه بأي مجال، احترام الدستور والعمل به، المشاركة في التصويت و الانتخابات، تولي المناصب في الدولة، التمتع بالعدالة والمساواة مع الآخر أمام القانون، وعدم التمييز بحسب العرق والدين، وأن يشارك بجزء من الدخل الشهري بموازنة الدولة...إلخ، وأن توفر الدولة بالمقابل للفرد حقاً بالحياة فيها بكرامة وأمان، و منحه الحقوق والحريات، وإعطائه فرصة المشاركة فيها، ومساواته أمام القانون مع أبناء وطنه الآخرين، كما تتضمن المواطنة واجبات تترتب على الفرد والدولة على حد سواء، كواجب الفرد الدفاع عن الوطن ، واجب الدولة برعاية وحماية مواطنيها.

تمثل المواطنة في مضمونها أبعاداً مجتمعية عدة، فلها بعداً اجتماعي يتمثل في عضوية الفرد في مجتمع معين يمنحه صفة المواطن فيه، و بعداً قانوني من خلال القانون الذي يحكم العلاقة بين كل من الدولة والمواطن، والمواطن

والآخر، والمتمثل في الدستور والنصوص الشرعية في الدولة، (أما البعد السياسي لها فهو متمثل بالمشاركة السياسية للفرد في مختلف المؤسسات والعمليات السياسية في المجتمع) (الرحبة، 2009، ص15).

و تتجلى المواطنة على مستويين متكاملين هما المستوى الأفقي بين المواطن وشريكه الآخر والتساوي بينهم بالحقوق والواجبات، والمستوى الرأسي من الأعلى للأدنى بين المواطن والدولة و اختلاف المهام والواجبات وتكاملها فيما بينهما.

تتسم المواطنة بعدم الثبات المطلق و السكونية، بل كأى ظاهرة اجتماعية مرتبطة بمجتمع متغير هي محكومة بالتغير والديناميكية، و مرتبطة بالتغيرات والتحويلات السوسولوجية و الديموغرافية الحاصلة في مجتمعها، وهذا مشروط أيضاً برأى علوان بالتقدم السياسي و المجتمعي، أي تقدم الدولة في تحديث بنيتها السياسية وتصحيح لقواعد السلطة السياسية وفتحها للمشاركة السياسية للمواطنين ومساهماتهم النشطة في النظم السياسية (علوان، 2009، ص201)، وينجم عن هذا التغير تغييراً آخرً مقابلاً له في موقع الفرد، و شعوره بالانتماء لوطنه ومشاركته فيه.

تتطوي المواطنة على منظومة قيمية مهمة، والقيمة كما عرفها الغامدي بأنها مفهوم يتبناه الفرد لاعتقاده بصحته عقلياً ووجدانياً وإيمانياً (الغامدي، 2009، ص2)، فتعد القيم محددات لاتجاهات سلوك الأفراد نحو تحقيق أهدافهم الفردية والجماعية، وتكتسب هذا القيم من مصادر التعلم الأفراد بمختلف بيئاتهم ومؤسساتهم التنشؤية، لذلك يتباينون فيما بينهم بقيمهم لتباين الظروف المحيطة بهم، ولاختلاف تكويناتهم الاجتماعية، كما تختلف القيم بترتيبها وأولويتها من فرد لآخر، وتوضح المعادلة التالية صلة القيم بالبيئة والسلوك: (نشواتي، 2005، ص482)

عقيدة + عادات وتقاليد + بيئة ← فكرة ← قيمة ← سلوك

تشكل القيم مخرجات لمدخلات اجتماعية عدة، كالمدخل الثقافي، الإيديولوجي و السياسي، وبكافة مؤسسات المدخل العرفية والرسمية و قوانينه وممارساته، إضافة لطبيعة الظروف التي تحكمها في واقعها السياسي والمجتمعي والاقتصادي والتعليمي، فتلعب جميعها دوراً محددتاً في تشكيل القيم والسلوك معاً، وبالتالي ستكون أثر مخرجات إيجابياً أو سلباً على ممارسة الفرد لقيم المواطنة من قبل الفرد .

تتعدد قيم المواطنة وتتنوع، كقيمة المشاركة، التعاون، النظام، الانتماء، القانون، المساواة، العدل، الإيمان، المسؤولية، الوعي، الإيمان، الغيرة، الدفاع، الوطن كقيمة وغيرها الكثير التي تفضي إلى سلوك يترجمها وبشارك الفرد من خلاله تأكيداً منه على هذه القيمة أو تلك.

تواجه منظومة القيم متغيرات وتحديات على مستوى دول العالم النامي، وبما فيها دول العربية، وهذه التحديات تتمثل في غزو وتذويب ثقافي مباشر وغير مباشر، مقصود وغير مقصود، وما لذلك من تأثير على مناحي الحياة في الوطن، سواء الأمنية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الثقافية، وفي حال حصول خلل في منظومة القيم الوطنية يحدث خلل مقابل له في سلوك أفرادها إزاء وطنهم .

و تعاني منظومة القيم في المجتمع من حالة تبدل في المفاهيم، و بترتيب القيم ضمن منظومتها التي ترتبط بالمتغيرات المجتمعية الحاصلة، وعادة ما ينتج عن هذا آثاراً سلبية تؤثر على سلوك الفرد، خاصة في ظل تدني أو غياب ممارسة الفرد لقيم المواطنة على أرض الواقع، مما ينعكس بانعكاس مغاير عن المواطنة الإيجابية إزاء الوطن، كتراجع الانتماء، غياب السلوك الحضاري، المكتسبات الشخصية على حساب مصلحة العامة، الأضرار بموارد الوطن العامة، و تطرف الفكر وتشوه المعتقد لدى البعض، فيصبح كيان المجتمع أو الوطن مهدداً من أبنائه

ومواطنيه، ولهذا يجب أن تتكامل القيم بمستوياتها ما بين المستوى الفردي ومستوى الدولة أو الوطن بالمعنى الشامل لها.

المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية من أهم الموضوعات التي يتناولها علم الاجتماع السياسي، فهي جزء من النشاط السياسي الاجتماعي للفرد الذي يمارسه في العملية السياسية والاجتماعية في مجتمعه، ويعرفها صموئيل هنتجتون وويلسون بأنها تعني (ذلك النشاط الذي يقوم به المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي) (المبيض، 2000، ص 1184)، وذهب كل من نورمان ناي وسيدني فيريا إلى أنها (تلك الأنشطة المشروعة، التي يمارسها المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية اختيار أشخاص الحكام وما يتخذونه من قرارات) (أبو حلاوة، 2011، ص 4) والباحث في تعريفاتها يجد أن المشاركة السياسية تشير لتحول الفرد لمواطن وشريك في العملية لسياسية في دولته واتخاذ القرار .

وللمشاركة السياسية أشكال مختلفة، بعضها تقليدي متداول بالحياة السياسية كالمشاركة بالتصويت والانتخاب والاستفتاء على القضايا السياسية، تقلد المناصب، الانضمام للأحزاب.. إلخ، وبعضها غير تقليدي تكون معظمها غير قانونية كالأضرابات، المعارضة العنيفة، والتخريب الممتلكات والمرافق وغير ذلك، ويقوم الفرد بالمشاركة بشكل مباشر وصريح كالمشاركة بالانتخاب، وبشكل غير مباشر كالإطلاع والاهتمام بالأمر السياسية كمتابعة أخبار ومجريات الأمور السياسية في البلد.

تمت المشاركة السياسية عن سلوك تطوعي إيجابي، وعن نشاط إرادي يقوم به المواطنون بتقديم جهودهم الطوعية لشعورهم بالمسؤولية تجاه أهداف وقضايا وطنهم، وتسهم ببلورة فكر واحد، وتشكيل إحساس جمعي للمواطنين نحو وحدة الهدف والمصير، كما ترتبط بالحرية الفردية والشعور بالمسؤولية المجتمعية، وقد تعزز بممارستها من الولاء للوطن والانتماء إليه، ولهذا تنعكس المشاركة السياسية كمدخل للعملية السياسية أو مخرج لها على مواطنة الفرد في وطنه بشكل مباشر أو غير مباشر، فأما تعزز من مواطنته أو تضعفها، وذلك مرتبط بمعوقات ومدى تطبيقها في الواقع .

ويمكن وراء كل فعل سياسي دافع يدعو للقيام به لدى الفرد، فيجد الباحث الأسود أن المشاركة تقوم على دوافع مختلفة منها النفسية واجتماعية واقتصادية، وترتبط بالجانب النفسي والواقع المعيشي للفرد و باتجاهاته واحتياجاته المعيشية واهتماماته الشخصية.(الأسود، 1999، ص 177)، فإن غياب المشاركة السياسية وحرمان المواطن وعزله عن المشاركة في الحياة السياسية قد تؤدي لظهور مشكلات في السلوك السياسي الاجتماعي للفرد، ومنها اللامبالاة السياسية والزهد السياسي وظهور حالة من الاغتراب السياسي عن وطنه الذي ينتمي إليه .

العلاقة ما بين المشاركة السياسية والمواطنة

يرى الباحث ياسين أن العلاقة ما بين المواطنة والمشاركة تتأتى من أن (المواطنة أساس الشرعية لأن المواطنين هم الذين يختارون حكومتهم عن طريق الانتخاب) (ياسين، 2002، ص 10)، بينما ربط جمعة بين المواطنة والمشاركة من خلال تعريفه للمواطنة بأنها (مجموعة الأسس والقواعد التي تكفل المشاركة في الحياة العامة) (جمعة، 2007، ص 30)، ويرى الفقيه أنها تقوم على ركنين أساسيين وهما المساواة أمام القانون والمشاركة الواعية. تجمع معظم الآراء على أن المواطنة تتحقق من خلال إتاحة المشاركة السياسية كأساس لها، كما تأخذ المشاركة بعداً سلوكياً لدى المواطن، يمارس من خلاله عضويته في مجتمعه و يؤدي من خلاله ما عليه من واجبات

و يستقي ماله من حقوق، وتحوله من فرد إلى مواطن، ويتغير بذلك موقعه السياسي من تابع إلى مشارك في العمل السياسي.

فالعلاقة ما بينهما بموجب ما سبق هي وظيفية، بحيث تؤدي المشاركة السياسية وظيفة تتمثل بتجسيد مضمون المواطنة كمبدأ وسلوك في الشكل والمضمون، فلا تبقى المواطنة دون ترجمة واقعية لمحتواها النظري من قانون وقيمة ومبدأ وفكر من خلال مشاركة الفرد.

وقد تؤدي ممارسة المشاركة السياسية الواعية من جانب المواطنين لحقوقهم إلى (توحيد الفكر الجماعي للجماهير) (بركات، 2001، ص 121)، أي تؤدي لعملية انصهار الفكر السياسي لمواطن والدولة في بوتقة واحدة وتوحد الشعور والانتماء لبعضهما في علاقة تكاملية سياسية، وتهدف لدعم العملية السياسية من خلال المواطنين والدولة على حد سواء و تعزز الإحساس بالمسؤولية المجتمعية لكليهما.

وهناك علاقة أخرى يمكن استنتاجها ما بين القيمة والسلوك، أي بين القيمة في المواطنة والمشاركة السياسية كسلوك، متمثلة بعلاقة طردية، أي كلما تكرر السلوك كلما تعززت القيمة، وبالعكس كلما قل وندر ممارسة السلوك كلما انخفض معه تأثير القيمة وقل تعززها لدى الفرد مع الوقت.

أدوات البحث وإجراءاته:

وتأسيساً عليه، اعتمدت الباحثة في الجانب الميداني لدراستها على إعداد استمارة تقيس قيمة المواطنة لدى الفرد على المستوى التطبيقي والنظري لديه بعباراتها، حيث قبلت كل قيمة بعبارته تقيس تطبيق الفرد لها، وتجب هذه الأسئلة والمحاوير على فرضيات وتساؤلات الدراسة، وبما أن قيم المواطنة كثيرة لذا تم اختيار كل من القيم التالية (المشاركة، الانتماء، المسؤولية، النظام) حيث توزعت على المحاور التالية (انظر ملحق الاستبيان)

استخدم فيها مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة - موافق - حيادي - غير موافق - غير موافق بشدة) حيث أعطيت الدرجات التالية للتقييم: موافق بشدة = 5 درجات. موافق = 4 درجات. حيادي = 3 درجات. غير موافق = 2 درجة. غير موافق بشدة = 1 درجة، وذلك في حال النظرة الايجابية للسؤال المتغير والعكس في حال النظرة السلبية. وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة فقد روعي سهولة الاستبيان، حيث تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي بدرجاته الخمس مؤثر جداً برتبة (5)، مؤثر برتبة (4)، لا أدري برتبة (3)، غير مؤثر (2)، غير مؤثر على الإطلاق (1) كما تم قياس درجة التأثير العامة وفقاً للجدول التالي:

جدول يبين مقاييس التأثير المعتمدة في البحث

جدول رقم (1)

مدى الوسط المرجح	درجة التأثير
5.00-4.20	مؤثر جداً
4.19-3.40	مؤثر
3.39-2.60	محايد (لا أدري)
2.59-1.80	غير مؤثر
1.79-1.00	غير مؤثر على الإطلاق

* تم تحكيم استبيان البحث من قبل كل من د. إسعاف حمد، و د. طلال مصطفى

-دراسة المحور المتعلق بالمشاركة :

جدول يبين توزع آراء العينة حسب محور المشاركة

جدول رقم(2)

الانحراف المعياري	المتوسط	النسبة المئوية %	الرأي	
.000	4.00	100.0	موافق	أشارك بالانتخابات، الاستفتاء...
.000	4.00	100.0	موافق	أشارك بأعمال للمصلحة العامة دون مقابل مادي
.707	4.38	12.5	محايد	أتبرع بالمال أو العمل لبناء المشاريع مدرسة، مشفى، مستوصف
		37.5	موافق	
		50.0	موافق بشدة	
1.105	2.94	50.0	غير موافق	تشجعني المشاركة السياسية على المشاركة بمجالات أخرى تخدم قضايا وطني
		18.8	محايد	
		18.8	موافق	
		12.5	موافق بشدة	
.397	1.81	18.8	غير موافق بشدة	ألغي عملاً أو موعداً لأشارك بفعالية سياسية
		81.3	غير موافق	
.965	2.19	18.8	غير موافق بشدة	تعزز مشاركتي السياسية من انتمائي للوطن
		62.5	غير موافق	
		18.8	موافق	
.508	4.50	50.0	موافق	مشاركة أجهزة الدولة ومؤسساتها في أعمالها ومساندتها واجب
		50.0	موافق بشدة	
.916	3.75	18.8	غير موافق	المشاركة تعني المساهمة في صنع القرار للوطن والمواطن
		68.8	موافق	
		12.5	موافق بشدة	
.564	3.94	18.8	محايد	أوافق على أخذ الضرائب من الراتب
		68.8	موافق	
		12.5	موافق بشدة	
.780	4.31	18.8	محايد	أميل عن العزوف عن المشاركة إذا سببت لي المشاكل
		31.3	موافق	
		50.0	موافق بشدة	

من خلال الجدول السابق نجد ما يلي :

- أشارك بالانتخابات: تبين الدراسة أن النسبة المئوية 100 % توافق على هذا الطرح.
- أشارك بأعمال للمصلحة العامة دون مقابل مادي : تبين الدراسة أن النسبة 100 % موافقة على هذا دون مقابل مادي.

- أتبرع بالمال أو العمل لبنا ء المشاريع: مدرسة، مشفى، مستوصف : بينت الدراسة أن النسبة الأعلى موافق بشدة بنسبة 50 % يضاف إليها موافق بنسبة 37.5 % و 12.5 % محايد .

- تشجعتي المشاركة السياسية على المشاركة بمجالات أخرى تخدم قضايا وطني : بينت الدراسة أن 50 % غير موافقة على هذا الطرح فيما كان رأي 18 % محايد و 33.3 % موافق وموافق بشدة . ويمتوسط آراء هو 2.94

- ألغي عملاً أو موعداً لأشراك بفعالية سياسية : بينت الدراسة أن النسبة الأعلى غير موافقة بنسبة 81.3 % بينما 18.8 % غير موافق بشدة ويمتوسط آراء هو 2.19 .

- تعزز مشاركتي السياسية من انتمائي للوطن : بينت النتائج إلى أن 62.5 % غير موافق يضاف إليها 18.8 % غير موافق بشدة و 18.8 % موافق بمتوسط آراء هو 2.19

- مشاركة أجهزة الدولة ومؤسساتها في أعمالها ومساندتها واجب : بينت النتائج أن 50 % من عينة الدراسة موافقة و 50 % موافق بشدة على هذا الطرح .

- المشاركة تعني المساهمة في صنع القرار للوطن والمواطن : بينت النتائج أن 68.8 % موافقة و يضاف إليها 12.5 % موافق بشدة فيما أشار 18.8 % غير موافق . بمتوسط إجابات 3.75

- أوافق على أخذ الضرائب من الراتب : دلت النتائج أن 68.8 % موافقة على هذا الطرح يضاف إليها 12.5 % موافق بشدة ليشكلان معاً النسبة الأعلى في الرأي فيما كان 18.8 % محايد .

- أميل عن العزوف عن المشاركة إذا سببت لي المشاكل : هنا بينت النتائج أن 81.3 % موافق وموافق بشدة على هذا الطرح و 18.8 % محايد بمتوسط إجابات 4.31 وانحراف معياري 0.78 .

تبين نسب الإجابات إلى ارتفاع قيمة المشاركة لديهم، وموافقهم عليها كمبدأ وسلوك.

-دراسة المحور الثاني / المسؤولية /:

جدول يبين توزيع آراء العينة حسب محور المسؤولية

جدول رقم(3)

الانحراف المعياري	المتوسط	النسبة المئوية %	الرأي	
.000	4.00	100.0	موافق	تشعرتي المشاركة بالمسؤولية إزاء قضايا وطني
.397	3.81	18.8	محايد	أشارك بالدفاع عن وطني في أي وقت أدعو له
		81.3	موافق	
.504	4.44	56.3	موافق	أنتوع لخدمة قضية وطنية كمحو الأمية، خدمة اللاجئين، جمعيات خيرية...
		43.8	موافق بشدة	

.336	4.88	12.5	موافق	أحافظ على الثروة المحلية، كالبيئة، المياه، الآثار، النفط واجب
		87.5	موافق بشدة	
.397	4.19	81.3	موافق	أقدم المقترحات بهدف دعم وتحقيق المصلحة العامة
		18.8	موافق بشدة	
.564	3.94	18.8	محايد	أشارك بدافع تحمل المسؤولية كمواطن تجاه الوطن
		68.8	موافق	
		12.5	موافق بشدة	

جاءت نتائج الجدول كالتالي:

- تشعري المشاركة بالمسؤولية إزاء قضايا وطني : بينت الدراسة أن 100 % موافقة على هذا الرأي.
- أشارك بالدفاع عن وطني في أي وقت أدعو له : توزعت الآراء حوله إلى 81.3 % موافقة و 18.8 % حيادي بمتوسط إجابات 3.81 .
- أتطوع لخدمة قضية وطنية كمحو الأمية، خدمة اللاجئين، جمعيات خيرية هنا كانت الموافقة عالية 56.3 % موافق و 43.8 % موافق بشدة بمتوسط إجابات 4.44
- أحافظ على الثروة المحلية، كالبيئة، المياه، الآثار، النفط واجب : النسبة الأعلى هي موافق بشدة 84.5 % و 12.5 موافق بمتوسط إجابات 4.88
- أقدم المقترحات بهدف دعم وتحقيق المصلحة العامة : بينت الدراسة أن 81.3 % موافقة و 18.8 % موافق بشدة

- أشارك بدافع تحمل المسؤولية كمواطن اتجاه الوطن : دلت الدراسة على أن 68.8 % موافقة على هذا الطرح و 12.5 % موافق بشدة فيما أشار 18.8 % كمحايد وبمتوسط إجابات 3.9 ، وتشير هذه النتائج لشعور قوي لدى المبحوثين بالمسؤولية المجتمعية إزاء وطنهم على المستوى النظري والتطبيقي.

-دراسة المحور الثالث/ النظام /:

جدول يبين توزيع آراء العينة حسب محور النظام

جدول رقم(4)

الانحراف المعياري	المتوسط	النسبة المئوية %	الرأي	
.840	2.94	37.5	غير موافق	تسهم مشاركتي السياسية بتعزيز الأمن و الاستقرار والقانون
		31.3	محايد	
		31.3	موافق	
.801	3.56	62.5	محايد	أبلغ الجهات المختصة عن أي حادث مريب
		18.8	موافق	
		18.8	موافق بشدة	

.336	4.88	12.5	موافق	محاسبة كل من يقوم بالضرر بالممتلكات العامة
		87.5	موافق بشدة	
1.176	4.31	18.8	غير موافق	عدم الاستفادة من الأنظمة يضعف من تطبيقها
		12.5	موافق	
		68.8	موافق بشدة	
.916	3.25	18.8	غير موافق	التقيد بالقانون تحت أي ظرف كان
		50.0	محايد	
		18.8	موافق	
		12.5	موافق بشدة	
1.164	3.25	18.8	غير موافق بشدة	التقيد بالأنظمة والقوانين خارج الوطن أكثر من داخله
		18.8	محايد	
		62.5	موافق	
.336	3.88	12.5	محايد	اضطر لمخالفة بعض الأنظمة أحيانا
		87.5	موافق	
.397	4.19	81.3	موافق	محاسبة كل من يقصر في مصلحة الوطن والمواطن
		18.8	موافق بشدة	
.707	4.13	18.8	محايد	ابتعد عن التعامل مع المؤسسات الأمنية لتعقيدها
		50.0	موافق	
		31.3	موافق بشدة	

بينت نتائج الجدول كالاتي:

- تسهم مشاركتي السياسية بتعزيز الأمن و الاستقرار والقانون :توزعت الآراء بين 37.5 % غير موافق و 31.3 % موافق ومحايد وبمتوسط إجابات 2.94 وانحراف معياري 0.84
- أبلغ الجهات المختصة عن أي حادث مريب : النسبة الأعلى هنا في حالة محايد 62.5 % و 18.8 موافق و بنفس النسبة موافق بشدة والمتوسط العام 3.56
- محاسبة كل من يقوم بالضرر بالممتلكات العامة : بينت الدراسة أن 87.5 % موافق بشدة على هذا يضاف إليها 12.5 % موافق
- عدم الاستفادة من الأنظمة يضعف من تطبيقها : بينت الدراسة أن 68.8 % موافق بشدة و 12.5 % موافق فيما أشار 18.8 % غير موافق بمتوسط إجابات 4.31 .
- التقيد بالقانون تحت أي ظرف كان : أن النسبة الأعلى هي محايد 50 % ثم 18.8 % موافق و 12.5 % موافق بشدة فيما أشار 18.8 % غير موافق . وبمتوسط إجابات 3.25

- التقيد بالأنظمة والقوانين خارج الوطن أكثر من داخله : دلت الدراسة على أن 62.5 % موافق و 18.8 % غير موافق بشدة فيما 18.8 % محايد
- اضطر لمخالفة بعض الأنظمة أحيانا : النسبة الأعلى كانت موافق 87.5 % فيما 12.5 % كان بحالة محايد ومتوسط إجابات 3.88
- محاسبة كل من يقصر في مصلحة الوطن والمواطن : بينت الدراسة أن 81.3 % موافق و 18.8 % موافق بشدة بمتوسط إجابات 4.19
- ابتعد عن التعامل مع المؤسسات الأمنية لتعقيدها : دلت النتائج على أن 50 % موافق و 31.3 % موافق بشدة و 18.8 % محايد .

-دراسة المحور الرابع/الانتماء/:

جدول يبين توزع آراء العينة حسب محور الانتماء

جدول رقم(5)

الانحراف المعياري	المتوسط	النسبة المئوية %	الرأي	
.471	4.69	31.3	موافق	أشارك بالحفاظ على سمعة الوطن في الداخل والخارج
		68.8	موافق بشدة	
.492	4.38	62.5	موافق	أفضل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة
		37.5	موافق بشدة	
.000	3.00	100.0	محايد	أشارك بمؤتمر أو فعالية تدعو المغتربين للعودة لوطنهم
.000	4.00	100.0	موافق	تجنب المشكلات والسلوكيات غير الصحيحة من أشكال المشاركة الغير مباشرة
.564	1.94	18.8	غير موافق بشدة	أشارك بهدف الاستفادة من مكافأة أو ترقية
		68.8	غير موافق	
		12.5	محايد	
.492	4.38	62.5	موافق	أتجاوز الخلاف السياسي،العقائدي، الفكري مع الآخر من أجل مصلحة الوطن
		37.5	موافق بشدة	

جاءت نتائج الجدول كالاتي:

- أشارك بالحفاظ على سمعة الوطن في الداخل والخارج : دلت النتائج على أن 31.3 % موافق و 68.8 % موافق بشدة على هذا الطرح بمتوسط إجابات 4.69

-أفضل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة : دلت النتائج على أن 62.5 % موافق و يضاف إليها 37.5 % موافق بشدة بمتوسط إجابات 4.38

-أشارك بمؤتمر أو فعالية تدعو المغتربين للعودة لوطنهم : النسبة الأعلى محايد 100 %
-تجنب المشكلات والسلوكيات غير الصحيحة من أشكال المشاركة غير المباشرة : كذلك الأمر 100 %

محايد

-أشارك بهدف الاستفادة من مكافأة أو ترقية : بينت الدراسة إلى أن 68.8 % غير موافق و يضاف إليها 18.8 % غير موافق بشدة فيما كان 12.5 % محايد ومتوسط إجابات 1.94

-أتجاوز الخلاف السياسي، العقائدي، الفكري مع الآخر من أجل مصلحة الوطن : النسبة الأعلى موافقة على هذا الطرح 62.5 % و 37.5 % موافق بشدة بمتوسط إجابات 4.38 وانحراف معياري 0.49
وللإجابة على التساؤل الرئيسي حول أثر المشاركة السياسية في تنمية قيم المواطنة، أجريت العملية الإحصائية التالية لحساب درجة التأثير لكل من القيم المدروسة التالية:

جدول يبين متوسط الآراء حول تأثير المشاركة السياسية في تنمية قيم المواطنة

جدول رقم (6)

درجة التأثير	Mean	
مؤثر جداً	4.21	المسؤولية
مؤثر	3.82	النظام
مؤثر	3.73	الانتماء
مؤثر	3.58	المشاركة

من خلال الجدول السابق نجد أن الأعلى تأثيراً هو المسؤولية بدرجة تأثير 4.21 مؤثر جداً ثم النظام بدرجة تأثير 3.81 مؤثر يليها الانتماء بدرجة تأثير 3.73 مؤثر وأخيراً المشاركة بدرجة تأثير 3.58 مؤثر .
أن تأثير المشاركة السياسية واضح في قيم المواطنة لدى الأفراد، والتأثير الأكبر يكون على قيمة المسؤولية التي تشكل حافزاً وموجهاً للسلوك للقيام بفعل المشاركة في حل قضايا ومشكلات مجتمعه والمشاركة بدوره السياسي كمواطن، والتقييد بالنظام ومؤسساته وقوانينه ومؤسساته التي يشعر الفرد أنه يتحمل جزءاً من مهمتها بتقييده به، ولكن قيمة الانتماء للوطن في مرتبة ثالثة و تكون قيمة المشاركة في المرتبة الأخيرة وهذا يعكس بمضمونه ضعف حال مشاركتهم السياسية أو لاستشعار المبحوثين بمعوقات ترتبط بممارستها قد تكون الوضع الاقتصادي والمعيشي لهم ، أو لقلّة فرص المشاركة السياسية أمامهم وغيرها.

دراسة الارتباط بين عناصر المشاركة السياسية في تنمية قيم المواطنة مع التطبيق والسلوك

لدراسة أثر الارتباط تم إجراء اختبار بيرسون الخاص بالارتباط لمعرفة قوة الارتباط بين المتغيرات وحصلنا على

النتائج التالية :

الانتماء	النظام	المسؤولية	المشاركة		
.116	.857	.641	.765	Pearson Correlation	التطبيق والسلوك
.527	.000	.000	.000	Sig. (2-tailed)	

من خلال الجدول السابق نجد ما يلي :

- المشاركة : نجد أن قيمة معامل الارتباط بين التطبيق والسلوك مع المشاركة هو 76.5 % وهو ذا دلالة إحصائية حيث $\text{sig}=0.000$ أصغر من القياسية إذا يوجد علاقة ارتباط بين التطبيق والسلوك مع المشاركة .

- المسؤولية : نجد أن قيمة معامل الارتباط بين التطبيق والسلوك مع المسؤولية هو 64.1 % وهو ذا دلالة إحصائية حيث $\text{sig}=0.000$ أصغر من القياسية إذا يوجد علاقة ارتباط بين التطبيق والسلوك مع المسؤولية

- النظام : نجد أن قيمة معامل الارتباط بين التطبيق والسلوك مع النظام هو 85.7 % وهو ذا دلالة إحصائية حيث $\text{sig}=0.000$ أصغر من القياسية إذا يوجد علاقة ارتباط بين التطبيق والسلوك مع النظام

- الانتماء : نجد أن قيمة معامل الارتباط بين التطبيق والسلوك مع الانتماء هو 11.6 % وهو غير دال إحصائياً حيث $\text{sig}=0.527$ أكبر من القياسية إذا لا يوجد علاقة ارتباط بين التطبيق والسلوك مع الانتماء

دراسة الارتباط بين عناصر المشاركة السياسية في تنمية قيم المواطنة مع المبدأ والنظرية

لدراسة أثر الارتباط تم إجراء اختبار بيرسون الخاص بالارتباط لمعرفة قوة الارتباط بين المتغيرات وحصلنا على

النتائج التالية :

الانتماء	النظام	المسؤولية	المشاركة		
.608	.826	.656	.865	Pearson Correlation	المبدأ والنظرية
.000	.000	.000	.000	Sig. (2-tailed)	

- المشاركة : نجد أن قيمة معامل الارتباط بين المبدأ والنظرية مع المشاركة هو 86.5 % وهو ذات دلالة إحصائية حيث $\text{sig}=0.000$ أصغر من القياسية إذا يوجد علاقة ارتباط بين المبدأ والنظرية مع المشاركة

- المسؤولية : نجد أن قيمة معامل الارتباط بين المبدأ والنظرية مع المسؤولية هو 65.6 % وهو ذات دلالة إحصائية حيث $\text{sig}=0.000$ أصغر من القياسية إذا يوجد علاقة ارتباط بين المبدأ والنظرية مع المسؤولية

- النظام : نجد أن قيمة معامل الارتباط بين المبدأ والنظرية مع النظام هو 82.6 % وهو ذات دلالة إحصائية حيث $\text{sig}=0.000$ أصغر من القياسية إذا يوجد علاقة ارتباط بين المبدأ والنظرية مع النظام

- الانتماء : نجد أن قيمة معامل الارتباط بين المبدأ والنظرية مع الانتماء هو 60.8 % وهو ذات دلالة إحصائية حيث $\text{sig}=0.000$ أصغر من القياسية إذا يوجد علاقة ارتباط بين المبدأ والنظرية مع الانتماء.

وبالمقارنة بين النتائج ما بين نتائج القيم على المستوى التطبيقي والمستوى النظري، يتبين ارتفاع المستوى النظري كمثل وكنظرية مبدأ في حين ينخفض تطبيقها على أرض الواقع، في دلالة لانفصال القانون عن التطبيق، ولضعف الممارسة وانحسار وتراجع السلوك مما يدل على أن المواطنة بقيمتها صورية إلى حد ما وقاصرة بالتطبيق لدى المواطن.

الاستنتاجات والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- هناك أثر مرتفع للمشاركة السياسية في قيم المواطنة (الانتماء، النظام، المشاركة، المسؤولية) في الجانب الوجداني النظري لدى المبحوثين.
- 2- هناك أثر منخفض للمشاركة السياسية في قيم المواطنة (الانتماء، النظام، المشاركة، المسؤولية) في الجانب السلوكي للمبحوثين.
- 3- تبين وجود فارق نوعي بين مستويي المواطنة النظري والتطبيقي.

تتجلى التوصيات في:

- 1- تطبيق مبدأ المشاركة السياسية أمام المواطنين بكل حرية وفي كل المجالات (تولي مناصب، حرية إبداء الرأي، المشاركة في اتخاذ القرار،... إلخ بما يعزز الشعور بالمواطنة لدى الفرد .
- 2- إنشاء هيئة مؤهلة للقيام بعملية تقويم ومتابعة لمشاركة المواطنين في الأحزاب والمؤسسات والعمليات السياسية المطروحة كالانتخابات والاستفتاءات، وتجري أبحاث ميدانية تستبين من خلالها وترصد مواطنة المواطنين من خلال استطلاعات الرأي العام.
- 3- وضع برامج حكومية سلوكية وثقافية تعنى باستثارة مشاركة المواطنين السياسية و تسهم ببلورة فكرة المواطنة لدى الأفراد كمبدأ وسلوك.
- 4- نشر ثقافة المواطنة والمشاركة السياسية في المناهج المدرسية والجامعية.
- 5- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأهلي إلى جانب مؤسسات المجتمع الحكومية.

المراجع:

1. أبو حلاوة ، كريم. *مقرر التنمية السياسية*، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق ، دمشق ، 2011.
2. الأسود، شعبان. *علم الاجتماع السياسي*، الطبعة الأولى، الدار المصرية، القاهرة، 1999.
3. بركات ،حليم. *المجتمع العربي المعاصر*، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2001
4. جمعة، حسين. *المواطنة والسيادة الوطنية*، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2007
5. الخولي، محمد علي. *قاموس التربية*، بيروت، دار العلم للملايين، 1981.
6. الرحية، خديجة . *أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب*، أطروحة ماجستير ، جامعة دمشق ،كلية العلوم السياسية ،دمشق، 2009.
7. علوان ،حسين. *إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي*، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت، 2009.
8. الغامدي، ماجد. *الإعلام والقيم*، مؤسسة خلود للنشر، الرياض، 2009.
9. الفطاطري، سعيد. *معجم المصطلحات السياسية والدولية* . دار الكتاب المصري، 1989
10. المبيض، عامر رشيد. *موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية*. دار المعارف ،سورية ، 2000.
11. نشواتي، عبد المجيد. *علم النفس التربوي*، الطبعة 10، مؤسسة الرسالة للطباعة، بيروت، 2005.
12. ياسين ،السيد. *المواطنة في زمن العولمة* ، القاهرة ،الدار المصرية ، 2002